﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا ٢٩﴾ [الإسراء: 29]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

التَّصريح بأدب الإنفاق بعد ذِكْرِ أدب المَنع

لمّا أمر الحقُّ ﷻ بالجود الذي هو لازم الكرم، نهى عنِ البُخل الذي هو لازم اللَّوم، في سياقٍ يُنفّر منه ومِنَ الإسراف، فقال ممثلًا بادئًا بمثال الشّحّ: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ﴾[1].

وأيضًا: لمّا ذكر أدبَ المنع ونهى عنِ التَّبذير، صَرّح بأدب الإنفاق فقال: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مَغۡلُولَةً﴾: أصلُ الكلمَة يدلُّ على تَخَلُّلِ شَيْءٍ، وثَباتِ شَيْءٍ، كالشَّيْءِ يُغْرَزُ، مِن ذلكَ قَولُ العَرب: غَلَلْتُ الشَّيْءَ في الشَّيْءِ، إذا أَثْبَتَّهُ فيه، كأنّكَ غَرَزْتَهُ[3]؛ ومنه سُمّي الحِقدُ غِلّا؛ لأنَّ الحِقْدَ يَتَخَلَّلُ الصَّدْرَ[4]، والغُلَّةُ والغَليلُ: ما يتدرّعُه الإنسانُ في داخله مِنَ العَطش، ومِن شِدّة الوَجد والغيظ، والغَلَّةُ: ما يتناوله الإنسان من دَخْل أرضه[5]، والغُلُّ: البُخلُ، ومنه قيلَ للبَخيلِ: هو مَغْلولُ اليدِ، أَي: كأنَّها مَمْنوعَةٌ مَجْعولٌ فيها غُلٌّ، وهو الحَديدَةُ الَّتي تَجْمَعُ يَدَ الأَسير إلى عُنقه[6]، والمقصود بالغُلِّ في الآية: وَصْفٌ بِالبُخْلِ في العَطاءِ، والمُراد به: النَّهْي عَنِ البُخْلِ المُقابِلِ للتَّبذيرِ.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 407.
(2) النّيسابوريّ، غرائب القرآن: 4/ 344.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (غل).
(4) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن سيده، المحكم، وابن الأثير، النّهاية، وابن منظور، لسان العرب: (غل).
(5) الرّاغب، المفردات: (غل).
(6) ابن منظور، لسان العرب: (غل).

2) ﴿مَلُومًا﴾: أصلُ (لَوَمَ): يَدُلُّ على العَتْبِ والعَذْلِ، فاللَّوْمُ، وهو العَذْلُ[1]، تقولُ: لامَهُ على كذا لَوْمًا ولَوْمَةً، فهو مَلومٌ ومليم؛ إذا أتى ذَنْبًا يُلامُ عليه، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿١٤٢﴾﴾ [الصّافات: 142]، والتَّلاوُمُ: أن يَلوم بعضُهم بعضًا، قال تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَلَٰوَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [القلم: 30][2]، واللّائِمَةُ: الأمرُ الَّذي يُلامُ عليه الإنسان[3]، والمُرادُ بالمَلوم في الآيةِ: الَّذي يُنكَرُ عليه ما فَعَلَهُ.

3) ﴿مَّحْسُورًا﴾: أصلُ (حَسَرَ): أَصْلٌ واحِدٌ، وهو مِنْ كَشْفِ الشَّيْءِ، يُقالُ: حَسَرْتُ عنِ الذِّراعِ، أَي: كَشَفْتُهُ، والحاسِرُ: الَّذي لا دِرْعَ عليه ولا مِغْفَرَ[4]، ومِنَ البابِ الحَسْرَةُ، وهي التَّلَهُّفُ على الشَّيْءِ الفائِتِ، ومنه أيضًا: الحَسْرُ: الإعْياءُ والتَّعَبُ، يُقالُ: بَعيرٌ حَسيرٌ، إذا أَتْعَبَهُ السَّيْرُ فَلَمْ تَبْقَ لَهُ قوَّةٌ[5]، والمَحْسورُ: الَّذي يُعطي كُلَّ ما عِنْدَه حَتّى يَبْقَى لا شَيْءَ عِنْدَه[6]، وَحَسَرَ البَصَرُ: إذا كَلَّ، وَهوَ حَسيرٌ؛ وذلك انكِشافُ حالِهِ في قِلَّةِ بَصَرِهِ وضَعْفِهِ[7]، والمقصودُ بالمَحْسورِ في الآيةِ: المُنقَطِعُ عنِ النَّفَقةِ والتَّصَرُّف؛ لِذَهابِ ما يَقوى به، وانحِسارِه عنه.

المَعْنى الإجْماليُّ:

يرشدُ اللّهُ تعالى عبادَه إلى كيفيةِ إنفاقِ أموالِهم، والتَّصرّفِ فيها، وأفضلِ الطُّرقِ في ذلك، فيقولُ سبحانه: ولا تُمسِكْ يَدَكَ بُخلًا عنِ النَّفَقةِ في الخَيرِ كُلَّ الإمساكِ، وكأنَّها مُقَيَّدةٌ إلى عُنُقِك، فلا تستطيعُ أن تَمُدَّها لتُعطيَ أحدًا شيئًا مِنَ الخَيرِ، ولا تَبسُطْ يدَكَ

الأمرُ بالتَّوسط والاعتدال في الإنفاق، والنَّهيُ عنِ البُخل والإسراف

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (لوم).
(2) الجوهريّ، الصّحاح، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (لوم).
(3) الجوهريّ، الصّحاح، والرّاغب، المفردات: (لوم).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حسر).
(5) ابن منظور، لسان العرب: (حسر).
(6) الزّبيديّ، تاج العروس: (حسر).
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (حسر).

بالعَطاءِ والإنفاقِ كُلَّ البَسطِ، فتُنفِقَ فَوقَ طاقتِك، وتبقَى بلا مالٍ لَدَيك، فتَبقى ملومًا عندَ اللّه تعالى، وعندَ النّاسِ، وعندَ نَفسِك، مُنقَطِعًا، لا شيءَ لديك لتُنفِقَه، عاجزًا عن إقامةِ شُؤونِك، فعليكَ أَن تكونَ وسطًا بينَ الإفراط والتَّفريط، مُتَّصِفًا بصفاتِ عِباد الرَّحمن، الَّذين قال اللّهُ فيهم: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ٦٧﴾ [الفرقان: 67][1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

ارتباط جملة: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ﴾ في السّياق:

في هذه الجملة الكريمة عودٌ إلى بيان التَّبذير والشُّحّ، فالجملة عطفٌ على جملة ﴿وَلَا تُبَذِّرۡ تَبۡذِيرًا ٢٦﴾ [الإسراء: 26]، ولولا تخلُّل الفصل بينهما بقوله: ﴿وَإِمَّا تُعۡرِضَنَّ عَنۡهُمُ ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٖ مِّن رَّبِّكَ﴾ الآية، لكانت جملة: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ غير مقترنة بواو العطف على الأصل؛ لأنَّ شأن البيان ألّا يعطفَ على المُبيَّن، على أنَّ في عطفها عليها مع هذا الفاصل اهتمامًا بها، يجعلها مُستقلّةً بالقَصْد؛ لأنَّها مشتملةٌ على زيادة في البيان، بما فيها مِنَ النَّهي عنِ البُخل المُقابل للتَّبذير[2].

الاشتمال على زيادة بيان شأن التَّبذير، مع الاهتمام بمضمون معناها

غرضُ النَّهي وبلاغتُه:

معنى النَّهي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا﴾، نهيٌ عنِ البُخل بأبلغ تعبير[3]، حيثُ جاء النَّهيُ الجازمُ على وجهٍ استغرق شَطرَي القسمةِ، الجفاءَ والغُلوَّ، النَّقصَ بالغَلِّ والزّيادةَ بالبَسْطِ كُلَّ البَسط، والمُراد: النَّهيُ للإنسان أنْ يُمسكَ إمساكًا يصير به مُضَيِّقا على نفسه وعلى

النَّهي عن جانبي الإفراط والتَّفريط

(1) ابن جرير، جامع البيان: 14/ 573، والواحديّ، التّفسير البسيط: 13/ 317، والبغويّ، معالم التّنزيل: 3/ 131، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 5/ 70، ومجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 5/ 750.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 84.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/ 4369.

أهله، وأن يوسِّعَ في الإنفاق توسيعًا لا حاجةَ إليه، بحيث يكون به مُسرِفًا، فهو نهي عن جانبي الإفراط والتَّفريط، ويحصل من ذلك مشروعيَّةُ التَّوسط، وهو العدلُ الذي ندب اللّهُ إليه[1]، فالنّهيُ عنِ البُخل والإسراف يستلزمُه الأمرُ بالتَّوسط والاعتدال، ويظهر حُسْنُ النّهي هنا بتجسيد المعقول في صورة المَحسوس، لما في تصوير الأمور المعقولة في صورة حِسّيّة مِنَ الإيضاح والبيان[2].

فائدةُ العُدولِ عن خطاب المجموعِ إلى خطابِ الواحد:

توجيهُ الخِطابِ لـلـفـردِ الأعـلى لتكونَ الأُمَّة على سُنَّته الأعلى

ظاهرُ الخطابِ في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ للنَّبيِّ ﷺ، والمُراد أُمَّتُه، ولم يقل: (ولا تجعلوا أيديكم)؛ لمجموعةٍ مِنَ الفوائد التّربويّة، والمَزايا البلاغيَّة:

الأولى: لمّا كان النَّبيُّ ﷺ سيِّدَ الأُمَّةِ وواسطتَها إلى ربِّهم، جاء الخطابُ له، فعَبَّر به عنهم، على عادة العرب في ذلك[3]، فهو نَهيٌ يتناول كُلَّ مُكَلَّف.

الثّانية: وُجِّه الخِطابُ للنَّبيّ صلَّى اللّه عليه وآله وسلَّم تعريفًا للأُمَّة وإرشادًا لها، وإنْ كان الخطاب لكلِّ مَن يصلح له مِنَ المكلَّفين[4]؛ فالخطابُ خطاب مواجهة.

الثّالثة: توجيهُ الخطابِ لكلِّ فَردٍ وَحدَه كأنَّه المُخاطَب دون سِواه؛ لما في هذا الأمرِ مِن رسوخٍ في النَّفسِ، ولأهميَّةِ الامتثالِ لمضمون الخطاب.

الرّابعة: ما فيه مِنَ التَّعريض بالبُخلاءِ؛ فإنَّ النّاس جميعًا يعلمون أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان سيِّدَ الكُرماءِ، وإمامَ الأجواد، فكان توجيهُ

(1) القنوجي، نيل المرام من تفسير آيات الأحكام، ص: 365.
(2) السّيوطي، معترك الأقران: 1/ 211.
(3) ابن العربي، أحكام القرآن: 3/ 192.
(4) القنوجي، نيل المرام من تفسير آيات الأحكام، ص: 365.

الخِطابِ له – والمراد غيره – تعريضًا لطيفًا، لعلَّ البخيلَ الشَّحيح يرعوي عن مسلكِه ويتركُ إمساكَه.

الخامسة: في هذا العدولِ مجازٌ بديعٌ، واتِّساعٌ تربويٌّ فريد، له مِنَ القيم الهدائيَّة، والإرشادات التَّربويّة الخيرُ الوفير، فإنَّ خطابَ الواحد وإرادةَ المجموعِ مجازٌ لم يعهده النّاسُ، لما فيه مِن قيَمٍ شرعيَّة، ووصايا إلَهيَّة.

السّادسة: في خطابِ الواحد وإرادةِ المجموع تعليمٌ للنّاس، بأنَّ مَن لم يستمسك بمضمون الخطابِ فليس بمتَّبعٍ لسُنَّة المُخاطَب، وذلك أنَّ الخطابَ وُجِّهَ للنَّبيِّ ﷺ، ويقينًا أنَّه ممتثلٌ له، فمَن أراد سُنَّته فعليه بسُنَّته في ذلك.

براعة تصويرِ المعاني بأساليب البيان:

احتمالُ الكناية والاستعارةِ التَّمثيليّةِ ثراءٌ للصّورةِ وتَجَلٍّ للمَشهدِ

استعمالُ اليد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ له وجهان في البلاغة:

الوجه الأوّل: أن يكون ذلك كنايةً عنِ البُخْل والتَّبذير، فالكلام الأوّل كنايةٌ عنِ التّقتير، والكلامُ الآخَرُ كنايةٌ عنِ التّبذير، وكلاهما مَذموم، حتّى يقفَ كلٌّ منهما عند حدّه، ولا يجرى إلّا إلى أَمَده، وقد فَسّرَ هذا قولُه سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾﴾ [الفرقان: 67][1]، فإنَّ الكنايةَ هنا حاصلةٌ، واحتمال المعنى الحقيقيّ قائمٌ، إذ إنَّ إمساك اليدِ عنِ الإنفاقِ بُخْلٌ، كما أنَّ بَسْطَها تبذيرٌ، وإنَّما كانتِ الكناية باليدِ لكثرة استعمالِها في النَّفقة، والعربُ تصِفُ البَخيل بضيق اليد، فيقولون: فلانٌ ضيِّقُ الكَفَّين، إذا كان بخيلًا، وقصيرُ الباعِ، وفي ضِدِّه رَحْبُ الذِّراعِ، طويلُ الباع، طويل اليَدَين، ومنه قولُ النَّبيّ ﷺ لنسائه: "أَسْرَعُكُنَّ لَحاقًا بي، أَطْوَلُكُنَّ

(1) الشريف الرضي، تلخيص البيان: 2/ 199.

يَدًا"[1]، وإنّما أراد به كثرةَ الصّدقةِ، فكانت زينبَ بنتَ جحش ﵂، لأنّها كانت أكثرَهُنّ صَدَقةً[2]، فاستعمالُ اليدِ في جَعْلها إلى العُنق، وبسطها كلَّ البَسطِ، هو استعمالٌ كِنائيٌّ.

الوجه الآخَر: أن يكون ذلك مِن باب الاستعارةِ التَّمثيليّة، بتشبيه البَخيل عند الإمساك عنِ الفضائل بحال مَن يجعل يدَه مغلولةً إلى عنقه، خائفًا على المال، مترقّبًا بُعْدَ سوءِ الحال، وكذلك هي بتشبيه المُبذِّر بحال مَن يبسط يدَه أبعدَ البَسْطِ، طالبًا المدحَ بحُسْنِ المَقالِ، وجميلِ الكلام، فهو تشبيهُ مركَّب بمُركَّب، حُذِفَ الطّرفُ الأوّل وذُكِرَ الآخَرُ، وللاستعارةِ جمالٌ بديعٌ، حيثُ شَبَّهتْ بُخْلَ البَخيلِ في إمساكه، وتبذيرَ المُبذِّر لماله بهذه الصّورةِ المَحسوسةِ المَرئيَّة للمُشاهِد، وهو تصويرٌ بديعٌ أبلغُ مِنَ الحقيقةِ، بل هو عينُ الحقيقة عند التَّدقيق؛ لما فيه مِن تقريب الخَوفِ والقَلَقِ والاضطراب عند البخيلِ، وتقريبِ اللّامبالاة والسّفاهَة والطّيش عند المُبذّر، وسيأتي مزيدُ بيانٍ لهذه الاستعارة في المَعنَيَيْن.

وهذانِ الأسلوبان محتملان، وحَمْلُ الآيةِ على أحدِهما أو كليهما لا يتنافى مع مَهْيَع البلاغةِ، وأسلوبِ القرآن، فإنَّ تعدُّدَ الأوجه دانٍ مِن سعةِ النَّظم في الاحتمالِ.

براعةُ انتقاءِ مفردةِ: ﴿مَغْلُولَةً﴾ دونَ (مقبوضة):

تصويرُ البَخيلِ بالمُعَوَّقِ في مِشيتِه وحَركَتِه

آثَرَ النَّظمُ الكريمُ استعمالَ مفردة: ﴿مَغْلُولَةً﴾ دون (مقبوضة)؛ وذلك أنَّ ﴿مَغْلُولَةً﴾ تدلُّ على أنَّ صاحبَها قد غُلَّت يدُه في عنقِه بِغُلٍّ، وجرتِ العادةُ أن يكون الغُلُّ مِن معدنٍ، فيَدُلُّ ذلك على وجودِ غالٍّ، وعلى استحكام الغُلِّ، ولو قال: (مقبوضة)؛ لفُهِم أنَّ الذي قبضَها هو صاحبُها، وأنَّ القبضَ كان باليدِ، فهو وَصْفٌ مُجَرَّدٌ عن دلالاتِ ﴿مَغْلُولَةً﴾، مع ما فيها مِن تصويرِ صاحبِها بأنَّ يدَه قَدِ التصقتْ

(1) أخرجه البخاريّ في صحيحه، برقم: (1420)، ومسلم في صحيحه، برقم: (2452)، عن عائشة ﵂.
(2) الكيا هراسي، أحكام القرآن: 4/ 256.

بِعُنقِه، لا يستطيعُ فكاكًا، فأشبهَ المُعَوَّقَ في مِشيته وحركته، وكأنَّ الشّيطانَ قد أخذ بِلجامِه يوجِّهُهُ حيثُ يشاء، وكذلك شأنُ البَخيلِ في أعين النّاسِ، وهذا التّصويرُ البَديعُ لا تُؤدّيه مُطلقًا لفظةُ (مقبوضة).

براعة الاستعارة التَّمثيليَّة لحال الشَّحيح:

تصوير البخيل بصورة المَغلول؛ تحذيرًا مِنَ الشُّحِّ والبُخل

أصل لفظة ﴿مَغْلُولَةً﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ مِنَ الغُلِّ، وهو الطَّوْقُ الذي يُجعَل في العُنُق وتُربَط به اليدُ، كما يُربَط المُذْنِبُ والأسيرُ، وهو هنا للدّلالة عنِ البُخل والتَّقتير[1]، وفيه استعارةٌ تمثيليَّة، حيثُ شَبَّه حالَ البخيل بمَن شُدَّتْ يدُه بِغُلٍّ مِن حديد إلى عُنُقه، فلا تَمتدُّ بِعطاءٍ قط، و لا تستطيع سَدَّ حاجةِ مُعْوِزٍ، ولا إمدادَ مُستغيثٍ بقوّتٍ، والجامعُ في التَّشبيه: هو عدمُ العطاء؛ لأنَّ البخيلَ غَلَّهُ بُخلُه فلم يُعْطِ، والمَشْدودَ شُدَّت يدُه فلا تتحرك[2]، فشأنُ مَن جُعِلَت يَدُه مغلولةً إلى عُنُقه، عدمُ القُدْرةِ على التَّصرُّف، وشأنُ البخيلِ عدمُ التّصرّفِ في المال بالإنفاق وغيره[3]، وهذه الاستعارةُ استُعيرَ فيها المَحْسوسُ للمعقول، وذلك أنَّ البُخل معنًى قائمٌ بالإنسان، يمنعُه مِنَ التَّصرُّف في ماله، فاستُعير له الغَلُّ الذي هو ضَمُّ اليد إلى العُنُق، فامتنع مِن تَصَرّف يدِه و إجالتها حيثُ تُريد[4].

وفي هذه الاستعارةِ وهذا التَّصويرِ تحذيرٌ بالغٌ مِنَ الشُّحّ والبُخل، فقد صوِّر بهذه الصّورةِ التي يبدو فيها البَخيلُ الشَّحيحُ، وقد غُلّت يدُه إلى عُنُقه، فلا ينتفع بها في أيّ وجهٍ مِن وُجوه النَّفع، كما أنّه لم يكن يوجِّهُها بخيرٍ إلى أحد، فهي يَدٌ مُعَطَّلة، فكان شَدُّها إلى عنقه إعلانًا عن صفتها التي أصبحت عليها[5].

(1) الطّنطاوي، التّفسير الوسيط: 8/ 334.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/ 4369.
(3) الصّاوي، حاشية الصّاوي على تفسير الجلالين: 2/ 317.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 7/ 42.
(5) عبد الكريم الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 8/ 476.

براعةُ الاستعارةِ التَّمثيليَّة لحال المُسْرف:

تصوير المُسرِف بصورة مبسوط الكَفِّ؛ تحذيرًا مِـنَ الإسـراف والتَّبذير

وكما شَبَّه تعالى حالَ البخيلِ بمَن غُلّت يَدُه إلى عُنُقِه، شَبَّه حالَ المُسْرفِ والمُبَذّر بحال مَن مَدَّ يدَه وبسطَها بسطًا كبيرًا، بحيث أصبحت لا تُمْسِكُ شيئًا يوضَع فيها، سواء أكان قليلًا أم كثيرًا[1]، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾، والمُسرف الذي يُضَيّع مالَه شمالًا ويمينًا بغير حساب، يُشْبِهُ رجلًا يَبْسُط يدَه كُلَّ البَسْط، حتّى لم يَبْقَ في كَفِّه شيءٌ[2]، وهي استعارةٌ تمثيليَّة أيضًا، شُبِّهَ فيها المُسرفُ بمَن تُبسَط يدُه ويُؤْخَذُ ما فيها مِن غير إرادةِ صاحبها ومِن غير تقديره، ومِن غير تَعَرُّفِ مَن يستحِقّ فيعطيه، ومَن لا يَستَحِقّ فيمنَعُها، بجامع ضياعِ المال مِن غير إرادةٍ حكيمةٍ مُقَدّرة، تَضَع النَّدى في موضع المُنَدّى، وتمنع مَن يستحِقّ المَنْع[3].

دلالةُ مجموع التَّمثيلين على الاقتصاد والاعتدال:

التَّحذير مِنَ الشُّحِّ والبُخل لخروجهما عن حَدِّ الاعتدال

في مجموع التَّمثيلَيْنِ تحذيرٌ مِنَ الشُّحِّ والبُخل، وقد صوِّر بهذه الصّورة التي يبدو فيها البخيلُ الشَّحيحُ، وقد غُلَّت يدُه إلى عُنُقه، فلا ينتفع بها في أيّ وجهٍ مِن وجوه النَّفع، وكما أنَّ الشُّحّ مذمومٌ، فكذلك السَّرفُ مَذمومٌ، فكلاهما خروجٌ عن حَدِّ الاعتدال، الذي هو ميزان العدل، والحكمة، والبخيلُ والمُبَذِّر كلاهما ينتهي أمرُه إلى النَّدم والحَسْرة؛ البخيلُ إذ لم ينتفع بما بين يديه مِن نِعَم الله، والمُبذِّرُ إذ ضَيَّع هذه النِّعَمَ[4].

سِرُّ عدمِ النَّصِّ على الواسطة بينَ المُتقابِلَين:

الدّلالة على المَحذوف بالمَذكور في جُملتي التَّقابل

لم يَرِدِ النَّصُّ على الواسطة بينَ المُتقابلين، وهو النَّصّ على التّوسّط والاعتدال والقصد في الفقر والغنى؛ لأنَّ أصول الإنفاق

(1) الطّنطاوي، التّفسير الوسيط: 8/ 334.
(2) الحجازي، التّفسير الواضح: 2/ 370.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/ 4369.
(4) عبد الكريم الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 8/ 476.

في الاقتصاد في العيش، والتَّوسّط في الإنفاق دون بخلٍ ولا سَرفٍ، فالبخلُ إفراط في الإمساك، والتَّبذير إفراط في الإنفاق، وهما مذمومان، وخيرُ الأمور أوساطها، والفضيلة وسط بين رذيلَتين؛ فنهى اللّهُ عنِ الطَّرفين: وأمر بالتَّوسّط بينهما، كما في قوله: ﴿إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ﴾ [الفرقان: 67][1]، والاقتصادُ هو حال الرَّسول ﷺ، فقد كان مُقتصِدًا في حال فقره وغِناه، فإن كان فقيرًا لم يُقَتِّر خوفًا مِن نفاد الرِّزق، ولم يسرف فيَحْمِل ما لا طاقةَ له به[2]، فالواسطةُ بينَهما مفهومةٌ مِن فحوى الخطابِ، فلمّا ذَكَرَ الطَّرفين عُرِفَ الوسَط، وسِرُّ عدمِ النَّصِّ عليها أمورٌ:

الأوّل: تباينُ أحوالِ النّاس، واختلافُ درجاتِ الواسطة بينهم، فكان عدمُ ذكرِها لاحتواءِ أحوال النّاس جميعًا.

الثّاني: لو ذَكَر الدّرجةَ الوسطَ التي يجب أن يكون النّاس عليها لضاق الأمر، فبعضُ النّاسِ يميلُ إلى الاقتصاد، وآخَرُ إلى التَّوسِعة؛ فتركَ ذلك تخفيفًا، وليكون الضّابط مَرِنًا، فيوصلُ النّاسَ إلى المطلوب بيُسرٍ ورَوِيَّة وتَدَرُّجٍ.

الثّالث: لو نَصَّ على الدّرجة الوسط بين هَذَين الطَّرفين؛ لبَخِلَ البخيلُ، ومالَ المُبذِّر إلى الإسرافِ بتأويل الدّرجة المَذكورة، فكان الإطلاقُ أولى بالمصلحةِ.

الرّابع: من مقاصد الحَذْفِ تحريكُ العقولِ إلى دَرْك المصلحة، والقلوبِ إلى تحصيل التَّقوى باجتهادٍ وحُسْنِ نَظَر؛ فإنَّ الإلزام بالمعايير قد يُضيِّق الطّريقَ الموصِلَة إلى المطلوب.

الخامس: التّبذير والبُخل طرفان، "نهى عنهما، آمِرًا بالاقتصاد بينهما، الذي هو الكَرَم"[3]، وهذا الوسط هو المقصود، ولو نَصَّ عليه لظَنَّ النّاسُ أنَّ الكَرمَ المَحمودَ واجبٌ بمعاييرِهم التي يعرفونها، ولضاق ذلك على أصحاب الأموال، فتُرِك النّصُّ عليه في سياق ذَمِّ الطَّرفين؛ كي لا يُفهَم الوجوبُ بنظر العُرفِ، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ أَمۡوَٰلَكُمۡ ٣٦ إِن يَسۡـَٔلۡكُمُوهَا فَيُحۡفِكُمۡ تَبۡخَلُواْ وَيُخۡرِجۡ أَضۡغَٰنَكُمۡ ٣٧﴾ [محمد: 36 - 37].

(1) ابن جزي، التّسهيل لعلوم التّنزيل: 1/ 445.
(2) ابن رجب، تفسير ابن رجب الحنبليّ: 1/ 627.
(3) البيضاوي، أنوار التنزيل: 3/ 253.

براعةُ الجَمعِ بينَ الحكمة والبلاغة في التَّمثيلين المذكُورَيْن:

لـكـلّ خُـلـق طرفان ووسط، فـالـطّـرفـان إفراطٌ وتفريط، والـوَسَـط عدل ومحمود

"أتت هذه الآيةُ الكريمةُ تعليمًا بمعرفة حقيقةٍ مِنَ الحقائق الدّقيقة، فكانت مِنَ الحكمة، وجاء نظمُها على سبيل التَّمثيل، فصيغت الحكمةُ في قالب البلاغة:

فأمّا الحكمة فقد بَيَّنت أنَّ المحمود في العطاء هو الوسط الواقع بين طرفي الإفراط والتَّفريط، وهذه الأوساط هي حدود المحامد بينَ المَذامِّ مِن كُلِّ حقيقة لها طرفان، وقد تقرَّر في حكمة الأخلاق أنَّ لِكُلِّ خُلُقٍ طرفين ووسطًا، فالطَّرفان إفراط وتفريط، وكلاهما مَقَرٌّ مفاسد للمصدر وللمورد، وأنَّ الوسط هو العدل، فالإنفاق والبَذلُ حقيقةٌ أَحَدُ طرفيها الشُّحُّ، وهو مفسدة للمحاويج ولصاحب المال إذ يَجُرُّ إليه كراهيَةَ النّاسِ إيّاه، وكراهيَتَه إيّاهم، والطَّرفُ الآخَر التّبذيرُ والإسرافُ، وفيه مفاسد لذي المال وعشيرته؛ لأنَّه يصرف مالَه عن مستحِقّه إلى مصارف غيرِ جديرةٍ بالصَّرف، والوسط هو وضعُ المال في مواضعه، وهو الحَدُّ الذي عبَّر عنه في الآية بنفي حالين بين (لا) و(لا).

وأمّا البلاغة فبتمثيل الشُّحِّ والإمساك بِغَلِّ اليَدِ إلى العُنُق، وهو تمثيلٌ مَبْنِيٌّ على تخيُّل اليد مصدرًا للبذل والعطاء، وتخيُّل بسطِها كذلك وغَلِّها شُحًّا، وهو تخيُّلٌ معروف لدى البُلغاء والشُّعراء، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾ ثم قال: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64]، وقال الأعشى[1]:

يَداكَ يَدا صِدقٍ فَكَفٌّ مُفيدَةٌ***وَأُخْرَى إِذا ما ضُنَّ بِالزّادِ تُنفِقُ

ومِن ثَمّ قالوا: له يَدٌ على فلان، أي: نعمةٌ وفضلٌ، فجاء التَّمثيلُ في الآية مبنيًّا على التَّصرُّف في ذلك المعنى، بتمثيل الذي يَشِحُّ

(1) ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، ص: 33.

بالمال بالذي غُلَّت يدُه إلى عُنُقه... فإذا غُلَّت اليدُ إلى العُنق تعَذَّر التّصرّف بها فَتَعَطَّلَ الانتفاع بها، فصار مصدَرُ البَذْلِ مُعطَّلًا فيه، وبضِدِّه مُثِّلَ المُسرِفُ بباسط يده غايةَ البَسْطِ ونهايتِه، وهو المُفاد من قوله: ﴿كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ أي: البسط كلّه، الذي لا بسط بعده، وهو معنى النِّهاية... وهذا قالبُ البلاغةِ المَصوغةِ في تلك الحِكمة"[1].

نُكْتَةُ التَّقييدِ بـ﴿كُلَّ﴾ النَّائب عنِ المفعول المُطْلَق، مضافًا إلى المصدر:

بيـــانُ نـــوع البَسْطِ المَذموم، والإشارةُ إلى أنَّ بعض البَسْطِ محمودٌ

قوله تعالى: ﴿كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾: أي: البسطَ كُلّه، الذي لا بسطَ بعدَه، وهو معنى النّهاية[2]، و﴿كُلَّ﴾: نائبٌ عنِ المصدر المفعول المُطْلَق، ومضافٌ إلى المَصدر لبيان النَّوع، فجاء النّائبُ عنِ المصدر يُبَيِّنُ نوعَ البَسْطِ المَذموم[3]، بقوله: ﴿كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ أي: البسطَ كلّه الذي لا بسطَ بعدَه، فـ﴿كُلَّ﴾ أفادت معنى النّهاية، وذلك مِنَ العموم المعنويّ الذي أفاد استغراقَ المعنى، ولازمُ ذلك الخروجُ عن حَدّ العادة، فيبلغُ الإنسانُ بالبسطِ حَدّ الإسرافِ، فلا تَبسطها البسطَ كُلَّه، لأنَّ بعض البسطِ محمود، وهو الجود والكرم والتَّوسعة في البَذْل في غير معصية الله ﷻ، ولكن دون أن يصلَ هذا إلى حَدِّ الخروج عنِ الحِكْمة والرُّشد في التَّصرُّف، فقولُه: ﴿كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾: هو عُمدة عناصرِ صورة المعنى في هذا التّركيب: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾.

بلاغةُ النَّظمِ في الجمعِ بينَ الكناية والاحتراس:

الـــفَـــرقُ بـينَ التَّبذيرِ والجُودِ، كالعَذْبِ الفُرات والمِلْحِ الأُجاج

كَنَّى النَّظمُ الكريمُ عنِ التّبذير بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ أي: ولا تبسطها البَسطَ كلّه، فضُربَ بَسطُ اليدِ مثلًا لذهاب المال[4]، ومعنى بسط اليد: فتحُها بحيثُ لا تَقْبِضُ شيئًا، يستولي على ما فيها مَن يستحِقُّ ومَن لا يستَحِقّ، فلا ينضبط عطاؤه، بل يُنفِق مِن

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 84.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 84.
(3) بهجت عبد الواحد، الإعراب المفصل: 6/ 265.
(4) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 10/ 249.

غير ضابط يضبطه[1]، ولم يقل: (بعضَ البَسطِ)؛ لأنّ بعضَ البَسطِ محمود، وهو الجود والكَرم والتّوسعة في البَذل في غير معصية اللّه ﷻ، ولكن دون أن يصل هذا إلى حَدّ الخروجِ عنِ الحِكمة والرّشد في التّصرّف، فجَمَعَ هذا التّعبيرُ بينَ الكناية والاحتراس عن تَوَهّم إرادةِ الجودِ، إذِ الفرقُ بينَ التّبذير والجودِ، كالفَرْق بينَ العَذْبِ الفُراتِ والمِلْحِ الأُجاج.

مِن محاسن المَجازِ المُرَكّب أو الكناية في التّركيبين:

التّقابلُ الكُلّيّ والجُزئيّ إحسانٌ إلى المعنى القرآنيّ، وإلى المُتلقّي معًا

مِن محاسنِ المجاز أو الكناية في التركيبين: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ التّقابلُ بينهما على الجملة؛ ووجه الحُسْنِ حينَئِذٍ أنّ كلًّا منهما يُؤكّد الآخَر، فإذا تلقّى المُتلقّي الطّرف الثّاني بعد الطّرف الأوّل، تمكّن الطّرف الثّاني في نفسه، وكذلك الأوّلُ، وهذه عملية نفسيَّةٌ أوجزها البلاغيّون في قولهم: إن الطّباق أو المقابلة يوضّح المعنى ويُؤكّده، وهذه كلمة جليلة، ولكن لكثرتها وإلفتها ضاع جلالُها وجمالُها في نفوسنا، ومِن محاسنهما على التّفصيل: التّقابلُ الكائنُ بين بعض أجزائهما؛ فبه تقوى بلاغةُ التّقابُلِ في النّفس، وأثره في المعنى وعلى النّفس المُكلّفة، كالتّقابل بينَ البَسط ولازم الغَلّ، وهو القبض، فالتّقابل بينهما خفيّ، وهذا حُسْنٌ آخَر، وأبو تمّام تأسَّى به، لكنّه جعل الطّباق ظاهرًا، فقال في مدح المعتصم باللّه[2]:

تَعَوَّد بَسْطَ الكَفِّ حَتَّى لَوَ انَّهُ *** ثَناها لِقَبْضٍ لَمْ تُجِبْهُ أَنامِلُهْ

دلالة الفاء في ﴿فَتَقْعُدَ﴾:

السّببيّة لترتيب القعود على النّهيين السّابقين

في قوله تعالى: ﴿فَتَقْعُدَ مَلُومًا﴾ الفاء لترتيب ما بعدَها على مجموع ما قبلَها، وما قبلَها هو البُخل والإسراف[3]، فجاء النّصُّ على

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/ 4369.
(2) العسكريّ، ديوان المعاني: 1/ 25.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/ 4369.

العِلَّة ﴿فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾، والفاء نصٌّ في السَّببيَّة؛ إذ دخلت على مضارع منصوب بعد إنشاء النَّهي صَدْرَ الآية، وهي صورة ثالثة لحال مَن تجاوز إلى صورة مِنَ الصّورتين السّابقتين، وهو القعود مع اللَّوم والحسرة، فاللَّوم على التَّقتير، وهي خصلة ذميمة لا يرضاها اللّهُ، ولا العقلاء مِن أهل الجود والسَّخاء، والحسرة على الإسراف لضياع المال وفوات الفرصة[1].

بلاغة اللّف والنّشر:

الإيجـازُ مع تجديدِ النّظر في الحالَين

قولُه تعالى: ﴿مَلُومًا﴾ يرجع إلى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾، والحسرة ترجع إلى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾؛ على سبيل اللّف والنّشر المُرتَّب.

بلاغة الكناية بقوله: ﴿فَتَقْعُدَ﴾:

الـدّلالـة على بُطلان العمل، وخيبة السَّعي، وخَوَرِ القلب

قوله: ﴿فَتَقْعُدَ﴾ القعود ضِدُّ القيام، والعربُ تُكَنّي بالقيام عن الجِدِّ في الأمر والعمل فيه سواء أكان العامل قائمًا أو جالسًا، فتقول: قام بحاجتي، إذا جدَّ وعمل فيها، ولو كان لم يمش فيها خُطوة وإنَّما قضاها بكلمة قالها، أو خطاب أرسله، وتكنّي كذلك بالقعود عنِ التَّرك للعمل وانحلالِ العزيمة وبطلان الهمَّة، سواء أكان الشَّخصُ واقفًا أو جالسًا، فتقول: قعد زيدٌ عن نُصرة قومه، إذا لم يعمل في ذلك عملًا، ولم تكن له فيه همَّة ولا عزيمة، ولو كان قائمًا يمشي على رجليه، فالقعود في الآية بمعنى المُكْث، كنايةً عن بُطلان العمل وخيبةِ السَّعي وخور القلب، وفَراغ اليدِ مِن كلّ خير[2].

ومِن محاسنِ صورة المعنى في الكناية: تصويرُها هيئةَ المَذمومِ المَخذولِ وقد حَطَّ به الخذلان فقعد، ويلقي ظِلّ الضّعف، فالقعود هو أضعفُ هيئات الإنسانِ وأكثَرُها استكانةً وعجزًا، بحيث ينهار

(1) الدّرّة، تفسير القرآن الكريم وإعرابه: 5/ 328، والعلوان، إعراب القرآن الكريم: 2/ 1253.
(2) ابن باديس، مجالس التّذكير، ص: 62.

معه بناءُ الإنسان، وتنحلُّ قواه، فلا يقدر على الحركة، بل يتهاوى، ويسقط على الأرض، وعن يمينه وشماله، بقاياه ومخلّفاته، التي لا يأتيه منها غيرُ الذَّم والتَّأنيب، على ما فَرَطَ منه[1].

دلالة صيغة: ﴿مَلُومًا﴾:

الـدّلالـة على الرُّسوخ في اللَّوم مِن نفسه، ومِن النَّاس؛ تنفيرًا مِن حاله

قوله: ﴿مَلُومًا﴾ على وزن: (فعولًا)، أي: بليغ الرُّسوخ فيما تُلام بسببه عند الله؛ لأنَّ ذلك ممّا نهَى عنه، وعند النّاس[2]؛ لأنَّه يلوم نفسه، والنّاس أيضًا يلومونه على بُخْله وشُحِّه، وهذا مِن شأنه أن يُنفِّره مِن حال الحِرص والبُخل والشّحّ، والمَلومُ لا يُطيقُ نفسَه ويَضْجَر منها، كالذي يجعل يدَه مغلولةً إلى عُنُقه.

بلاغةُ الاستعارة في كلمة ﴿مَّحْسُورًا﴾:

وصـف لحـال المُسرف المُبذّر؛ مِـن ذهـابِ ما يـقـوَى بـه في الحياة

المحسور: المَنهوكُ القوى، يقال: بعير حسير، إذا أتعبَه السَّيرُ فلم تَبْقَ له قوَّةٌ، والبعير الحسير هو الذي ذهبت قوّته فلا انبعاثَ به، ومنه البَصَرُ الحسير في قوله تعالى: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ۝٤﴾ [الملك: 4]، والمعنى: غير قادر على إقامة شؤونك[3]، وقد استعاره القرآن لحال المُسرف المُبذّر؛ مِن ذهابِ ما يقوَى به في الحياة؛ استعارة تصريحيّة تبعيّة؛ لأنّ: ﴿مَّحْسُورًا﴾ اسم مفعول على وزن (مفعولًا)، وهو مِنَ المُشتقّات، والمعنى: "﴿مَّحْسُورًا﴾ أي: مُنقطعًا بكَ؛ لذهاب ما تقوى به، وانحساره عنك"[4].

وقيل: هو مِنَ الحسرة، وهي الغَمُّ والنَّدم على ما فاته بضياع ماله في غير حَقّه[5]، والمعنى: إن أسرفت في أموالكَ، فسُرعان ما تفقدها، فتصبح معْسِرًا بعد الغنى، ذليلًا بعد العِزّة، محتاجًا إلى

(1) الطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 8/ 322.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 407، والشّربيني، السّراج المنير: 2/ 335.
(3) الثّعالبيّ، الجواهر الحسان: 3/ 470.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 407.
(5) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/ 4369.

معونة غيرك بعد أن كنتَ معينًا له، وحينَئِذٍ تقع في الحسرة التي تقطع نياطَ قلبك، ويبلغ منك الأسى كلّ مبلغ، ولكن أنّى يفيد ذلك؟ وقد فات ما فات، فلا ينفع النَّدم، ولا تُجدي العِظَة والنّصيحة[1]، وعلى هذا المعنى فـ: ﴿مَّحْسُورًا﴾ حقيقة لغويّة، ولا مجازَ فيها.

بلاغةُ اللَّفِ والنَّشرِ المُرتَّب:

بيان جـوابِ كِلَا الـنَّـهـيـين على التَّوزيع

قوله تعالى: ﴿فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ جوابٌ لكِلا النَّهيين على التّوزيع بطريقة النّشر المُرتّب، فالمَلوم يرجع إلى النّهي عن الشّحّ، أي: فتقعد إن بخلتَ ملومًا، يَلومُكَ النّاسُ ويَذُمّونكَ ويستغنون عنكَ كما قال زهير بن أبي سُلمى في المعلَّقة[2]:

وَمَنْ يَكُ ذا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ *** على قَوْمِهِ يُسْتَغْنَ عَنْهُ وَيُذْمَمِ

ومتى بسطت يدكَ فوق طاقتك، قعدتَ بلا شيء تنفقُه، فتكونَ كالحسير، فالمَحسور يَرجِع إلى النَّهي عنِ التّبذير[3]، ففي الكلام لَفٌّ ونَشرٌ مُرتَّب، فيكون مَلومًا في حال البخل، ومحسورًا في حال الإسراف[4].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

القعود والجلوس:

الجلوسُ انتقالٌ مِـنَ الأسـفـل لـلأعـلـى، والـقـعـود مِـنَ العُلُو للأسفل

ذهب بعضٌ من علماء العربيَّة إلى أنَّ القعودَ والجلوس بمعنًى واحدٍ[5]، وذهب آخَرون إلى التَّفريقِ بينَهُما؛ فأصلُ الجلوسِ في اللُّغة الارتفاع في الشَّيء وهو يُطلق في حالة الانتقال مِنَ السُّفْل إلى العُلوِّ، والقعود هو الانتقال مِنَ العُلوِّ إلى الأسفل[6]، فالحركةُ في الجلوس معاكسة للحركة في القعود؛ يقال: كان قائمًا فقعد، وكان مُضطجعًا

(1) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 15/ 39.
(2) زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير، ص: 110.
(3) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 5/ 70، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 85.
(4) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 8/ 4369.
(5) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: (جلس).
(6) الفيوميّ، المصباح المنير: (جلس)، والفيروزابادي، القاموس المحيط: (قعد).

فجلس، وبهذا يتبيَّنُ أنَّ هيئة القعود والجلوس واحدة، وينحصر الفرقُ بينهما في اختلاف الاتجاه بشأن كلٍّ منهما[1].

وهناك فرق آخر بينهما: وهو أنَّ القعود يكون للمُدَّة الأطول، بخلاف الجلوس، لذلك يُقال: قواعد البيت، ولا يُقال: جوالسه، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة: 127]، ومن هُنا يُقال للمرأة الكبيرة في السِنِّ قاعد، وجمعها قواعد، قال تعالى: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ [النّور: 60] جوالسُهُ[2]، وسُمّيت الجنَّةُ: مقعدَ صدقٍ، دون مجلس صدقٍ؛ لأنَّ أهلها خالدون فيها[3]، أمّا الجُلوس؛ فتصريفاتُه دالَّةٌ على عدَمِ اللُّبْثِ طويلًا، ومِنْهُ قولُ الله تعالى: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا۟ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ﴾ [المجادلة: 11].

ممّا تقدم تبيّن أنَّ الفرق بين الجلوس والقعود يتلخّص: في أنَّ الجلوس انتقالٌ مِنَ الأسفل للأعلى، وأنّ القعود مِنَ العُلوّ للأسفل، وأنّ القعود يدلّ على المُدّة الأطول، بخلاف الجلوس حيثُ يدلُّ على سرعة التّحوّل والتَّغيّر.

اللَّوم والذَّمّ:

اللَّوم هو تنبيه الفاعل على موقع الضَّرر في فِعْلةٍ، وتهجينُ طريقته فيها، واللَّوم مِمّا يُحَرِّضُ[4]، وقد يكون اللَّوم على الفعل الحَسَن، كاللَّوم على السَّخاء، والذَّمُّ لا يكون إلّا على القبيح، واللَّوم أيضًا يواجَه به المَلوم، والذَّمُّ قد يواجه به المَذْموم ويكون دونَه، فيُقال حَمِدْتُ هذا الطَّعام أو ذَمَمْتُه، ولا يُقال لُمْتُه[5].

اللَّوم تنبيه على موقع الضَّرر للحسن والقبيح، والذَّمُّ لا يكون إلَّا على القبيح

(1) باجودة، تأملات في سورة النساء، ص: 357، وطه السيد محمود، نفي التسوية في الذكر الحكيم: دراسة بلاغية تحليلية: 1/ 501.

(2) الزّبيديّ، تاج العروس: (قعد)، والدّوري، دقائق الفروق اللّغويّة في البيان القرآنيّ، ص: 136 - 137.

(3) الشّايع، الفروق اللّغويّة وأثرها في تفسير القرآن، ص: 288 - 289.

(4) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 800.

(5) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 471.

اللَّوم والعِتاب:

اللَّـوم أشَـدُّ مِـنَ العـتـاب، والعتابُ لا يكون إلَّا مِن مُحِبّ

أَمّا العِتاب: فهوَ الخطاب على تَضْييع حُقوق المَوَدَّة والصَّداقة في الإخْلال بالزّيارة وَترك المعونة وما يشاكل ذَلِك، ولا يكون العِتاب إلّا مِمَّن لَهُ مواتٌّ يُمَتُّ بها، فَهوَ مفارق لِلَّوم مُفارقَة بَينة[1].

فاللَّوم أشَدُّ مِنَ العتاب، فهو قد يكون للذي بينك وبينَه مودَّة، وقد يكون مع من ليس بينك وبينه مودَّة، أمّا العتاب فلا يكون إلّا مع مَن بينك وبينَه مودّة، ولا يكونُ العِتابُ إلّا مِن نفْسٍ صادِقةٍ فيها بَقيَّةُ إخْلاصٍ وصِدْقُ مَودَّةٍ، كما قال الشاعر:

أُعاتِبُ ذا المَوَدَّةِ مِن صَديقٍ *** إذا ما رابَني مِنْهُ اجْتِنابُ

إذا ذَهَبَ العِتابُ فَلَيْسَ وُدٌّ *** وَيَبْقَى الوُدُّ ما بَقي العِتابُ[2]

ولم يقل اللَّوم، فالتعبير باللّوم في الآية أدقُّ وأبلغُ.

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 53.

(2) ابن عبد ربّه، العقد الفريد: 2/ 163.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثامن والعشرون،
سورة الإسراء من الآية 06 إلى الآية 77
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثامن والعشرون، سورة الإسراء من الآية 06 إلى الآية 77
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 28 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-25-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 28 : المجلد الثامن والعشرون، سورة الإسراء من الآية 06 إلى الآية 77.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-25-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9844230 بتاريخ 2024/11/05م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»